جامعة المصطفى (ص) العالمية
كلية العلوم والمعارف
المرحلة الدراسية / الماجستير
المادة السياسة الخارجية
استاذ المادة : د. محمد الغريفي اعزه الله

السياسة الخارجية العراقية اتجاة ايران بعد عام 2003

المشرف
الدكتور محمد الغريفي اعزه الله

اعداد الطالب
سلام عادل وهاب احمد التميمي

٢٠٢١ميلادي
١٤٤٢هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(اني جزيتهم اليوم بما صبروا انهم هم

الفائزون)

صدق الله العلي العظيم

(سوره المؤمنون ، اية ١١١)

اهمية البحث :

ان السياسية الخارجية في هذه المرحلة تواجه تعقيدات كبيرة ناشئة من طبيعة التحديات الداخلية، التي تعترض مسار العمل الحكومي وطبيعة النشوء والارتقاء للأداء السياسي في العراق حيث لابد من وجود رؤية سياسية في تخفيف حدة التوتر والانقسام على مستوى الدخلي والمنطقة، وأخذ دور مبادر في هذا الأمر .

هيكلية البحث :

المحور الاول : مفهوم السياسة الخارجية العراقية

المحور الثاني : اتجاهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

المحور الثالث : العلاقات العراقية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣

المحور الرابع : اثر استشهاد سليماني والمهندس على العلاقات العراقية الايرانية

المحور الخامس : ايران والعراق .. افق التعاون ومستقبل العلاقات

المقدمة :

تحتل السياسة الخارجية موقع الصدارة ضمن عناصر الامن الوطني للدولة، فالسياسة الخارجية هي مؤشر لقوة الدولة أو هشاشتها، وهي الصورة التي ترغب بتقدميها عن نفسها للخارج، لتعكس صورة سياستها الداخلية، وفلسفتها السياسية، ومبادئها واخلاقياتها ومصالحها على حد سواء.وقد مرت السياسة الخارجية في العراق بتقلبات عديدة، كانت خلالها رهنا لطبيعة الحاكم ، وفلسفة النظام السياسي القائم، منذ أتسيس الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١ ،وترجحت بين التوازن، والتفكير بالمصالح العراقية، وبين العشوائية في القرارات، والتخندق الايديولوجي دون النظر لمصلحة البلد ، تبعا لمزاج الحاكم ، وكانت على أشد تخطبها لمزاج الحاكم الديكتاتوري البائد، فتورط العراق في مشاكل اقليمية ّ ودولية كان يمكن تجنبها، حروب وحصار عرقل مسرية التنمية، وأخر البلد في طريق تقدمه.ومنذ العام ٢٠٠٣ ،ومع الدميقراطية الناشئة في العراق، بدأت السياسة الخارجية العراقية تتحكم وتتأثر بعوامل كثيرة، من أهمها الازمات الامنية التي ضربت البلد، التي شغلت حكوماته المنتخبة، فكان الاستقرار الداخلي، والحصول على الدعم الدولي لهذه الديمقراطية الناشئة معيارا حكم الكثير من سياسات البلد الخارجية، سعيا الى ترسيخ الاستقرار، وتعضيد أسس الامن الوطني العراقي مرت الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ بتحولات سياسية مختلفة، وقد اثرت هذه التحولات في توجهات السياسة الخارجية العراقية، وكان للتنافس الاقليمي والدولي تاثير واضح على توجهات السياسة الخارجية العراقية ايضا، اذ ان العراق يقع في منطقة تتسم بالتعقيد ويغلب فيها منطق الصراع على منطق السلام ، فضلا عن ان الجوار الجغرافي للعراق معقد بتركيبته القومية وكثرة الاعراق المختلفة كل ذلك كان له تاثيره في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ولاسيما في مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣التي شهدت تغييرات كبيرة في العراق

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية العراقية

أولا :مفهوم السياسة الخارجية.

إن الحديث عن السياسة الخارجية يقتضي البحث في المعنى الدقيق للسياسة الخارجية وأدوات تنفيذها وقد تعددت تعريفات السياسة الخارجية لتعدد وجهات النظر المختلفة لموضوع السياسة الخارجية.يعرف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية السياسة الخارجية بأنها :النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل ورد الفعل بالتفاعل (١) .وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي .ويفيد مصطلح الحدود (Boundary) ضمنياً أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين :بيئة داخلية او محلية وبيئة خارجية او عالمية .لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة، بتعبير ادق، ان المجال الجغرافي للسياسات الخارجية يختلف، فهنالك دول تصب اهتماماتها بالإقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية بينما تمتد سياسات اخرى الى ما وراء الإقليم الجغرافي لتشمل العالم بأسره، ويكمن الإختلاف بين الإتجاهين في التركيز والتوزع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسة للسياسات الخارجية .وبصفة عامة يهتم صانع السياسة الخارجية الإقليمية بالوحدات الدولية الكائنة في اقليمه، ولا يبالي بالتطورات الدولية الا بالقدر الذي تؤثر فيه على هذا الإقليم، في حين توزع اهتمامات صانع السياسة العالمية على شتى مناطق المعمورة وصولاً الى تحقيق الأهداف المتوخاة(٢). ويحدد محمد السيد سليم بعدين اساسيين للسياسة الخارجية :الأول يختص بالتوجهات والأدوار والأهداف والإستراتيجيات وينطوي على قدر كبير من الشمول والعمومية، فالإتجاهات قد تتغير من مرحلة الى اخرى، وكذلك الأهداف التي قد تُعدل بفعل تغيير النسق الدولي او الإقليمي او كلاهما ومكانة الوحدة الدولية وتطلعاتها، اما البعد الثاني فيتضمن مجموعة القرارات والسلوكيات والتعاملات التي تعد اكثر تحديداً وأوسع قابلية للقياس الكمي .وفقاً لما تقدم نخلص الى ان السياسة الخارجية : ظاهرة متعددة الأبعاد تستلزم صياغة مجموعة من الأهداف، وتحديد مجموعة من

القرارات والسلوكيات التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية لتلك الوحدة والتي يتم اعتمادها وفقاً للمتغيرات والضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، لتشكل اتجاهاً تتسم به في مرحلة ما(٣).ويقصد بالأهداف" الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية"، وبالتالي على كل دولة ان تعمل على تحديد هدفها بشكل واضح عبر قيامها بتصرفات في المحيط الخارجي، فوضوحالهدف يجب ان يكون عبر ابتكار وسائل وصيغ حديثة لتنفيذه في البيئة الخارجية. وتتسم الأهداف التي تطمح الدول الى تحقيقها بالتنوع والتباين في الزمان والمكان، وهذا مرده الى تمايز واختلاف الدول من حيث أنظمتها السياسية وواقعها الداخلي والخارجي، وبالتالي انعكاس تلك العملية على طبيعة أهدافها ولا سيما في المجال الخارجي لها؛ فالبعض يرى بأن الهدف الأساس للدولة يكمن في الحصول على القوة كما يعتقده(مورغان ثاو)، بينما يرى(كيندرمان)بأن الدول تسعى للحصول على أهدافها الأساسية عبر تأمين أمنها بالدرجة الأولى وعبر اهداف ثانوية مرتبطة بالهدف الرئيس لها(٢). فيما يحدد الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني ثلاث مجموعات من الأهداف :اهداف استراتيجية عليا :ويقصد بها الأهداف التي تحظى بالإجماع او شبه الإجماع الداخلي(او القومي)على ضرورة انجازها، وهذا يكون لدورها في حماية الدولة ذاتها. وتندرج مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي، وتبعاً لهذا المعنى هي من ذلك النوع الذي لا يقبل المساومة عليها او التخلي عنها حتى لو اضطرت الى الدخول في حروب من اجل حمايتها او الدفاع عنها .لذلك فالأهداف الإستراتيجية العليا تعلو من حيث القيمة على غيرها . ولأهميتها لا تتردد الدول في التضحية مؤقتاً بغيرها من الأهداف من اجل ضمان ديمومتها ،اما الأهداف الإستراتيجية المتوسطة :فيقصد بها تلك الأهداف التي قد تمانع الدول من الدخول في حروب مع غيرها من اجل انجازها،لكنها تقع في سلّم الأولويات والأفضليات بعد الأهداف الإستراتيجية العليا. ومن ابرز تلك الأهداف : تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تكوين سمعة دولية وبناء

شبكة علاقات دولية وإقليمية؛ اما الأهداف التعبوية او الهامشية فيقصد بها تلك الأهداف التي لا تتطلب من الدولة تعبئة قدراتها لأجل استثمارها من اجل تحقيقها ، وهي ليست حالة مطلقة للدول، بل تختلف من دولة الى اخرى وبإختلاف نمط السياسة الخارجية، فما تكون أهدافاً استراتيجية عليا لدولة ما قد تكون هامشية بالنسبة لغيرها، وهذا ما يعزز من تناقض السياسات الخارجية لدولة واحدة ولكن بتغير الزمن(٤). وتعد القدرات العسكرية والاقتصادية اداتي تنفيذ قرارات السياسة، وقد عدت أداة السياسة العسكرية تقليدياً بأنها الأكثر أهمية في المجالات التي تتعلق بالسياسة العليا .وفي الحقبة قريبة العهد استرعت الأدوات الاقتصادية اهتماماً متزايداً، ويعود هذا جزئياً الى زيادة الترابط وبسبب بعض المشكلات المحيطة باستخدام او بالتهديد باستخدام القوة في السياسة المعاصرة(٢). كما تعد الدبلوماسية اهم ادوات تنفيذ السياسة الخارجية بالرغم من رؤية باحثين امثال غراهام ايفانز وجيفري نوينهام :التفريق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، اذ انهما يستخدمان في بعض الأحيان كمصطلحين مترادفين في النصوص التقليدية(١) .بينما يستخدم مصطلح السياسة الخارجية ليشمل علاقة دولية ما مع العالم الخارجي، فإن الدبلوماسية تشير الى الطريقة التي يتم بها تسيير العلاقات ،بيد انه من المفيد القول :مهما كانت دولة ما متميزة بقدرتها على العمل على تعزيز مصالحها، فقد تكون مهارة دبلوماسيتها وتسيير دبلوماسيتها حاسمة للنتيجة تأسيساً على ما تقدم يقسم معظم الباحثين عمل الدبلوماسية الى ثلاث محاور :

الأول :التركيز والإستقصاء ومراقبة ما يجري من معطيات سياسية وإقتصادية وعسكرية تؤثر في مصالح الدولة سواء المصالح الإستراتيجية بعيدة المدى او متوسطة او قريبة المدى.

- **الثاني :العمل على تحقيق مصالح الدولة الوطنية والقومية.**

•الثالث :سلوك الطرق الدبلوماسية في تحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة للدولة، ومن اهم هذه الطرق هي المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة ... الخ؛ اذا مهمة الدبلوماسي الإستقصاء والتحليل والإستقراء، وذلك من اجل عدم الوقوع في الخطأ، بما ينعكس سلباً على مصداقية السياسة الخارجية للدولة .وبالتالي التأثير سلباً على مصالحها الحيوية .إلا ان اي نشاط يبذله المبعوث الدبلوماسي يعتمد الى حد كبير على عوامل عديدة منها :

.1عناصر القوة في دولته في المجالات السياسية والإقتصادية والتكنلوجية والثقافية.

.2استقرار النظام السياسي فيها.

.3وضوح السياسة الخارجية.

ويضيف الباحث الإنجليزي هيل نيكتسون بعداً آخر لمصطلح الدبلوماسية بقوله :أنها ادارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض والإسلوب الذي تنظم به وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين وذلك عمل الدبلوماسية وفنه .وفق هذا التعريف فأن الدبلوماسية هي التي تقود الأطراف الدولية لحل النزاعات سلماً، او تجنب إثارة ما يعكر صفو العلاقات بين الدول، والوصول الى معاهدات تعاون وإحتواء للمشكلات المثارة او التي في طريقها للإثارة(٢).

ثانياً :السياسة الخارجية العراقية – مدخل تاريخي.

منذ تأسيس الدولة العراقية في بداية العقد الثاني من القرن العشرين واجهت سياسة العراق الخارجية مشكلات رافقتها طوال مسيرتها وحتى الوقت الراهن، كانت هناك مشكلات مرحلية ارتبطت بظروف داخلية معينة او بيئية دولية متغيرة، وكان المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام التوازن بسبب الإنقلابات، والتبدلات والحروب الكثيرة وتعرض العراق التدخل البريطاني في مطلع القرن

الماضي ثم الإحتلال الأمريكي مطلع القرن الحالي، فقد ادى التدخل البريطاني إبان العهد الملكي الى تذبذب السياسة الخارجية العراقية واضحة، لذلك كان التعامل مع دول العالم يمر في كثير من الأحيان عبر المندوب السامي البريطاني ومن ثم السفير البريطاني بعد انتهاء الإنتداب ودخول العراق الى عصبة الأمم في عام. 1932 وهذا يعني ان سياسة العراق الخارجية اتسمت ب(التكيف الإذعاني)؛ أي استجابة الدولة العراقية

(الملكية)لمطالب البيئة الخارجية(بريطانيا.) إلا ان هذه الرؤية السلبية للسياسة الخارجية العراقية خلال الحقبة 1921 - 1958 تنفيها رؤية اخرى مغايرة ترى :ان السياسة الخارجية للعراق بالرغم من القيود التي فرضتها بريطانيا – نجحت في ضمان الامن الإقليمي العراقي واستمر العراق كدولة رئيسة في منطقة الشرق الأوسط ودولة اساسية في العالمين العربي والإسلامي، ودولة فاعلة في النظام الدولي. فقد كان العراق اول دولة عربية عضو في عصبة الامم التي انضم اليها عام 1932كما كان في مقدمة الدول في العالم التي وقعت ميثاق سان فرانسسكو وانضم الى الأمم المتحدة عام 1945 ومن بين الدول العربية التي أسست الجامعة العربية عام 1945 ، كما كانت منظمة اوبك عام1960 منبثقة من الجهود الكبيرة التي بذلها العراق من اجل تكتل الدول المصدرة للنفط للمحافظة على مصالح شعوبها امام الشركات الإحتكارية والدول الإستعمارية .ويؤشر ذلك كله(اتجاه الإنغماس) في الشؤون الدولية والإقليمية(٢). وبعد اعلان النظام الجمهوري في العراق عام 1958والتحرر من الهيمنة البريطانية على القرار السياسي الخارجي العراقي، ومن ثم الخروج من حلف بغداد والغاء الإتفاقيات المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة جاء اعلان(الحياد)بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي اللذين كانا يقودان السياسة العالمية إبان الحرب الباردة والإنضمام الى حركة عدم الإنحياز، ليضع العراق امام استحقاقات جديدة في السياسة الخارجية، والتي عانت من صعوبات جمة بفعل تلك التغيرات(٢).

ولم تكن المرحلة اللاحقة لعام 1968 افضل حالاً اذ عانت السياسة الخارجية العراقية، من مشكلات وتحديات كبيرة وشهدت احداثاً استثنائية تمثلت بحرب الخليج الأولى – 1980 - 1988 والكثير من القيود بسبب الحرب الايرانية العراقية 1980 1988 –، مع ايران ومشكلة دخول القوات العراقية للكويت في 2 اب 1990 ،وكذلك حرب الخليج الثانية 1991 ومارافقها وأعقبها من حصار قاسٍ شمل جميع النشاطات الخارجية ،وكانت هذه المرحلة من تاريخ العراق الأكثر تقييداً لسياسته الخارجية واسهمت دول الجوار والدول العربية والكثير من دول العالم في عملية التقييد تحت ذريعة الإلتزام بقرارات الأمم المتحدة 14 ،وقد بقي العراق خلال الحقبة الممتدة من عام 1991 الى عام 2003 يعاني من سياسة العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت عليه(٢). وبعد بدأ صفحة الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تفعيل سياسة خارجية سليمة في ضوء قيود الإحتلال وقرارات رئيس الإدارة المؤقتة بول بريمر الذي كان يتصرف بصلاحيات حاكم عسكر ولم يكن مجلس الحكم قادراً على الخروج عن تأثير الإدارة الأمريكية . وحتى بعد الإنتخابات التشريعية ، والموافقة على الدستور فإن قدرة الحكومات العراقية على اتخاذ سياسة خارجية مستقلة وسليمة كانت غير ممكنة بوجود الإحتلال العسكري ونفوذه السياسي وهيمنته على مجمل حركة الدولة فضلا عن حدة الصراعات الداخلية والإقليمية والفشل في البدأ بحركة الإعمار التي كان عموم الشعب ينتظرها(٢).

ثالثاً :مرتكزات السياسة الخارجية العراقية.

هنالك العديد من المرتكزات الموضوعية والذاتية التي تؤثر في طبيعة ومنطلقات السياسة الخارجية العراقية، ويمكن إجمالها بالآتي:

المرتكز الجغرافي – الإستراتيجي (الجيوستراتيجي :) أي الموقع الإستراتيجي للدولة او المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية. لقد منح العامل

الجغرافي العراق أهمية جيوبوليتكية في منطقة من اكثر المناطق ازمات في العالم فطبقاً لنظرية سبيكمان SPYKMAN إن العراق يقع ضمن ما أسماه الإطار الأرضي ذو الأهمية الاستراتيجية الذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي والذي أعطاه العالم مكندر أهمية خاصة وتنبأ له منذ عام 1904 بمستقبل كبير(٢). أما ما جاء في نظرية القوة الجوية مفتاح للبقاء Air Power Key to Survival لسفرسكي فالعراق يقع ضمن منطقة المصير Area of Decision وهي أهم المناطق من الناحية الستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم. وطبقاً لنظرية القلب الأرضي Heart landيعد العراق جزءاً من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي(الرقعة الجغرافية الممتدة بين الفولغا حتى شرق سيبريا)والقلب الجنوبي(أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، كما إن العراق وفق ما جاء في تلك النظرية يدخل ضمن الهلال الداخلي الذي يشمل سواحل أوربا والجزيرة العربية وسواحل جنوب شرقي آسيا والهند وقسماً كبيراً من البر الصيني المحيط بمنطقة الارتكاز Pivot Area التي تشمل نطاق الاستبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوربا، وبما أن العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشرق أي في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاث القديمة لذا فإن موقعه الجغرافي ذو أهمية استراتيجية عالية كبيرة بسبب تحكمه في الطريق الذي يربط بين تلك القارات هذا فضلاً عن أن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً لدول مواجهة الكيان الصهيوني وخاصة سوريا والأردن في حالة وقوع هجوم " إسرائيلي " عليهما . كما يعد العراق الواجهة الرئيسة للتصدي لكافة التحديات الإقليمية والدولية لمنطقة الخليج العربي(٢). ولهذا يكون الموقع الاستراتيجي للعراق عنصراً مهماً من عناصر القوة لا يستهان بها من الناحية الاستراتيجية هكذا، نستخلص ان العراق يتمتع بموقع جيوستراتيجي مركزي على امتداد العصور المتباينة، وأن موقعه في قلب العالم القديم قد جعله معبراً نهرياً وبرياً وبحرياً بين القارات القديمة، كما شكلت مركزية موقعه بالنسبة للشرق الأوسط أهمية بالغة في حسابات المجال الحيوي لتلك المنطقة المهمة في العالم الحديث بعده وسط بحار العالم المركزية :المتوسط والأسود والأحمر والخليج والقزوين.

وعليه فقد عُدّ العراق جسراً موصلاً بين الشرق والغرب ماضياً وحاضراً، وبين الشمال والجنوب مستقبلاً، فهو من جانب اساسي رأس حقيقي لمنطقة الخليج العربي، وهو من جانب آخر القلب النابض للمصالح الحيوية القوية في الشرق الأوسط، علاوة على كونه مفتاح الإتصالات العربية مع تركيا وإيران معاً بعدهما قوتين مؤثرتين في العالم الإسلامي الحديث، ناهيك عن كونه المركزية الدينية والعقائدية بوجود العتبات المقدسة. المرتكز الجيواقتصادي :اقتصادياً ، يعد العراق دولة ثرية في مصادر الطاقة - ولاسيما النفط*والمعادن غير الوقودية، فضلاً عن نوعية إمكاناته الزراعية الفعلية والكامنة .وقد أفضى ما تقدم إلى تعزيز فاعلية السياسة الخارجية للعراق باتجاهين أساسيين،

أولهما :دعم قدرتها على التأثير عبر صيغة تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية.

وثانيهما :تحرير حركتها من قيود الحاجة لدعم الدول، أو المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات الخارجية الأمر الذي أدى إلى جعل العراق واحداً من أكثر الأنظمة الموازنة اقتصادياً وسياسياً ضمن دائرته الإقليمية الشرق أوسطية، كان ذلك في نهاية سبعينيات القرن الماضي قبل ان يتورط العراق بأدوار عسكرية كارثية قادته إلى الحصار والعزلة والشلل السياسي وانعدام الفعالية. المرتكز السكاني (الديمغرافي :)يمتلك العراق قوة ديمغرافية فتية تقدر -بحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة – 2017 ب 38 مليون نسمة، إذ بلغت نسبة السكان في سن العمل، اي بعمر 15 - 64 سنة نحو 59 بالمائة 17 ، وهذا يعني ان مجتمع الدولة العراقية مجتمع فتي. المرتكز العسكري :إن المصدرين الرئيسين لقدرة العراق العسكرية هما عدد سكانه والإيرادات المالية النفطية، وقد عدت كافة الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق ان القدرة العسكرية احد عاملين الى جانب القدرة الإقتصادية في أية سياسة خارجية فعالة(٢).

المبحث الثاني

اتجاهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام2003

بالرغم من جوانب القوة المذكورة إلا أن هناك الكثير من التحديات التي واجهت العراق وحالت دون توظيف إمكاناته في جوانب القوة المذكورة لاسيما فيما يتعلق

بجوانب القوتين الاقتصادية والعسكرية، إذ تعرضت البنى التحتية لمؤسسات الدولة الاقتصادية والعسكرية لإنتكاسات خطيرة لازال العراق يعاني منها، بسبب الغزو والإحتلال من ناحية، والحرب الطويلة التي لا يزال العراق يخوضها ضد موجات الإرهاب العابر للحدود.تأسيساً على ماتقدم، يطرح التساؤلين الآتيين:

الأول :أي سلوك سياسي خارجي يتوجب اتباعه من قبل صناع القرار السياسي في العراق.

الثاني :ما هي اتجاهات السياسة الخارجية للعراق في ضوء الحقائق الجيوسياسية الراهنة. فيما يخص التساؤل الأول، اذا ما طبقنا رؤية رائد المدرسة الواقعية التقليدية(هانز مورغنثاو)التي تتلخص بالآتي :أن الدول في سلوكها الخارجي تهدف الى ثلاث وهي(إظهار القوة، زيادة القوة، الحفاظ على القوة.)فإن السلوك السياسي الخارجي للعراق يجب ان يتجه صوب توظيف كل علاقات العراق الخارجية(الإقليمية والدولية)من اجل استكمال ومعالجة جوانب الضعف الكامنة في جسد الدولة العراقية. اما ما يخص التساؤل الثاني، فمن المفيد أولاً التعريف بمصطلح(الإتجاه)ضمن اطار السياسة الخارجية او العلاقات الدولية .بحسب تعريف - روزناو -بأنه مواقف الدولة العامة والتزاماتها تجاه المحيط الخارجي، كتعبير عن استراتيجيتها التي يراد من خلالها تحقيق الأهداف والطموحات الداخلية والخارجية، والتعامل مع التهديدات المستمرة . ويعرف ايضا" بأنه الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر حقبة زمنية طويلة نسبياً(٢).
ومن امثلة اتجاهات السياسة الخارجية :العزلة والإنغماس والتكيف والاعتماد ، والاعتماد على الذات، ناهيك عن عدم اللانحياز او اتجاه الإنحياز للشرق او الإنحياز للغرب، على الرغم ان الاتجاه الأخير اكتسب قوة تحليلية كبيرة خلال الحرب الباردة والإستقطاب الثنائي، بيد ان اهميته قد قلت مع انهيار المعسكر الإشتراكي وتلاشي كتلته الشرقية، وهيمنة الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية. وبرأينا ان عدم

اللانحياز كأتجاه قد بدأت ملامحه من جديد لدى الوحدات السياسية الدولية مع تصاعد حدة التنافس الأمريكي/الروسي لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تعد من اهم المجالات الحيوية لكلا القوتين. ونتيجة لما تقدم، يرى البحث ان اتجاهات المذكورة مناسبة لمعالجة اتجاهات السياسة الخارجية العراقية في ضوء تصاعده حدة الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الشرق الاوسط وتأثيراته المحتملة على الأمن الوطني العراقي.

أولاً :اتجاه العزلة.

الانعزالية استراتيجية سياسية هدفها التقليص من المشاركة الدبلوماسية في النظامين الإقليمي والدولي الى حدها الأدنى .الفكرة الأساسية من وراء الانعزالية هي ان الدولة ستكون اكثر أماناً وأقل عرضة للتدخلات الخارجية. بيد ان اتخاذ هذا الاتجاه كسلوك سياسي من قبل صانع القرار السياسي في دولة ما تحكمه عوامل اربعة:

.1ان تكون الدولة بعيدة ن خطر الغزو،او انها تكون قوية الى درجة انها لاتحتاج الى تحالفات بهدف الدفاع عن نفسها .في ظروف كهذه، قد تعتقد ان الانسحاب من النظام العالمي وتحصين حدودها واتباع تنمية منفصلة هي استراتيجية مفيدة إليها.

.2يجب ان تكون الدولة الانعزالية صاحبة اكتفاء اقتصادي ذاتي، ويجب ان تمتلك السلع والخدمات والموارد والسكان المناسبين لتمكينها من البقاء في اطار هذه العزلة الدبلوماسية التي فرضتها على نفسها.

.3تحتاج الدولة الانعزالية اما إجماعاً سياسياً او حكماً استبدادياً قوياً للصمود امام التحديات الموجهة ضد سياستها الخارجية.

.4ترتدي الاعتبارات الجيوسياسية أهمية كبيرة . إن الدولة البعيدة جغرافياً او المحاطة بسلسلة جبال او محيط او صحراء في موقع أفضل بكثير لإتباع سياسة

الانعزال من دولة محاصرة بالأراضي. إن اتخاذ هذا الاتجاه من قبل صانع القرار السياسي الخارجي كمذهب للسياسة الخارجية العراقية غير قابل للتطبيق، فالشروط او العوامل الأربعة لا تنطبق على العراق؛ فالدولة العراقية لازالت في مرحلة استكمال بناء القوة الذاتية .وهذا يعني ان العراق يحتاج الى تحالفات بهدف الدفاع عن ارضه وسكانه وسيادته .وهذا ما ظهر بوضوح في الحرب على الإرهاب، علاوة على ذلك، عدم قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالرغم من امتلاكه الموارد والسكان المناسبين، ناهيك عن عدم وجود اجماع سياسي داخلي لاعتماد هذا الاتجاه الانعزالي، كما ان الموقع الجيوسياسي للعراق وتركيبة السكان(الأثنية) جعلته متأثراً الى حد بعيد بالأستقطاب الذي اجتاح معظم الإقليم الشرق اوسطي وخاصة قلب الشرق الأوسط (منطقة الخليج العربي وبلاد الشام.)

ثانياً:عدم الانحياز –الحيادية – الحياد.

تشير المفاهيم الثلاثة الى معنى واحد هو عدم المشارك في صراعات محددة وعن معاملة جميع الاطراف دون تحيز. وتعد هذه المفاهيم الثلاثة توجه في السياسة الخارجية تم اعتمادها على نطاق واسع من قبل دول العالم النامي(الثالث)بشكل خاص. كيما يتم تحديد توجه السياسة الخارجية للعراق في ضوء الاستقطابات الحالية نتيجة التنافس والصراعات في البيئتين الإقليمية والدولية يتطلب البحث هنا تحديد كل مصطلح على حدة بسبب التداخل في المعاني الدقيقة لكل هذه المصطلحات اولاً، وتحديد التوجه الجيوسياسي المناسب لسياسة العراق الخارجية في ضوء المعاني الدقيقة التي تشير إليها هذه المفاهيم ثانياً. سعى عدم الانحياز، كما يدل على ذلك اسمه، الى تجنب الكتل والأحلاف والتحالفات .ومن الناحية الجيوسياسية يمكن تعريفه بأنه رفض لنظام التجمع التنافسي المنشأ حول مناطق مجابهة الحرب الباردة في نظام ما بعد . 1945 اي بمعنى ادق هو موقف الدول التي لم تتحالف مع

اي من القوتين العظمتين في الحرب الباردة) Cold War (وكان معظمهما من الدول الآسيوية –من ضمنها العراق- والأفريقية التي تشكل أكثرية في الأمم المتحدة .لذلك يعد عدم الانحياز تأكيداً لاستقلال الدولة ،و من الطبيعي ان ينجذب أولئك الأعضاء الجدد للنظام الذي نجم عن عملية إزالة الاستعمار .فبعد ان تخلص الذين استقلوا من جديد من نير الاستعمار أضحوا حريصين على المحافظة على مسافة واحدة تبعدهم عن التحالفات التي يسيطر عليها العالم الأول . فيما يشير مصطلح الحيادية - بحسب معجم بلاكويل للعلوم السياسية - الى عدم التورط في صراعات السلطة بين الدول ولا سيما الدول الكبرى، وهي تكاد تكون حالة ذهنية . وفق هذا المعنى نجد تطابقاً مابين تعريف معجم بلاكويل ومعجم بنغوين للعلاقات الدولية إلا ان الباحثان غراهام ايفانز وجيفري نونيهام يجدان اختلافاً جوهرياً بين التعريفين بقولهما .ليس من الضروري ان تطبق سياسة الحيادية على جميع الصراعات الدولية اذ ان المحايدين يمكن ان يكونوا منتمين الى تحالفات إقليمية .لذا من الممكن اتخاذ موقف الحياد ازاء صراع معين والمشاركة الفعالة في صراع آخر فالهند مثلاً، أعلنت عن حيادها في الحرب الباردة مع المحافظة على التزامات إقليمية قوية. فيما يشير مصطلح الحياد بحسب تعريف الدكتور عبد المنعم زنابيلي في مؤلفه : تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية :ان الحياد الايجابي وعدم الانحياز ظاهرة من الظواهر السياسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو يعني عدم التحزب لأجل غير محدود ، وبالتالي تهدف الدول من الحياد الى عدم الانخراط بأي نزاع مسلح لايعنيها وبهذا تجنب الدول المحايدة شعوبها واراضيها من الاضرار المحتمل حدوثها ،ومن جهة نظر فرانك بيلي ان سياسة او توجه الحياد يختلف عن الحيادية من حيث انه موقف قانوني في حالة وجود" حرب ساخنة "؛اذ يمكن للدول الحيادية بموجب القانون الدولي المطالبة بحقوق يتعين على الدول المتحاربة احترامها(٢). وبطبيعة الحال قد حدثت متغيرات جيوسياسية على بعض مواقف الدول منها من سلكت(الحياد الدائمي)حتى اليوم وهناك دول

وجدت نفسها مضطرة للانخراط في محور دون آخر بحسب المتغيرات ،وسعى صانع القرار السياسي في العراق بعد عام 2003 الى الانفتاح على جميع الدول والحفاظ على الحياد الإيجابي بالرغم من صعوبة المهمة تأسيساً على ما تقدم ينبغي ان تتجه السياسة الخارجية نحو تحقيق استراتيجيتين هما:

●استراتيجية التنويع وعدم الانحياز :وهو نمط من السياسة الخارجية يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، وتفادي الدخول في التحالفات العسكرية مع قوى خارجية كبرى سواء كانت إقليمية او دولية، وهذا النمط هو الذي يلائم السياسة الخارجية العراقية من خلال التعامل مع الدول الأخرى بأقل فرص من التوتر وان تنطلق القرارات السياسية نحو دول الإقليم والعالم من مبدأ استراتيجي وليس رد فعل على الأزمات وذلك بعدم استنزاف الجهد الدبلوماسي العراقي في معارك خاسرة عبر التركيز الفعل الإيجابي والإمساك بالفرص وتطمين الشواغل الأمنية للآخرين والاهتمام بتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والإقليمية للإفادة من مساحة الحركة التي تتيحها هذه المنظمات من اجل تعزيز مكانته الإقليمية والدولية.

●استراتيجية الحياد المتوازن :وتعني الوقوف على مسافة واحدة بين مختلف القوى او الدول المتصارعة، والابتعاد قدر الإمكان عن سياسة المحاور بما يتوائم ومصلحة العراق، وإجراء مراجعة شاملة لأهم الإشكالات المطروحة ليكون العراق بوابة لحلحلة مختلف الأزمات على ان تؤطر بالإطار الوطني والابتعاد عن اي ولاء فرعي لا يتماشى وسياسة الحياد المتوازن(٢).

ثالثاً :التكيف.

يشكل التكيف اتجاها اخراً من الاتجاهات السياسية الخارجية، يبرز بفعل التحولات والتغييرات التي تحدث في البيئتين الخارجية او الداخلية، ويعني القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقاً لتغير الظروف وهو وثيق الصلة بالاستجابة لدرجة يمكن عد الأخيرة جزءاً من عملية رد الفعل التكيفي الأكبر والأشمل 28 وتتمحور انماط التكيف حول اربعة اشكال:

- **التكيف الوقائي او الإستباقي :ويعني قيام الدولة بإنتهاج سياسات مسبقة توقعاً لمتغيرات تؤثر في البيئة الدولية او الداخلية.**

- **التكيف الحر المتوازن :يعني اعتماد الدولة على مبدأ التوازن في سلوكها بما يحقق التوازن بين المطالب الداخلية والخارجية.**

- **التكيف المقاوم :يعني قيام الوحدة السياسية الدولية بمقاومة البيئة الخارجية.**

- **التكيف الإذعاني :يعني استجابة الدولة لمطالب البيئة الخارجية. كما ان للتكيف حدود تركن اليها الدول كيما تحافظ على استمرارية كيانها وعمليات صنع قراراتها والإبقاء على فاعلية ادائها في الحياة السياسية الدولية خشية الوصول الى حالة المخاطرة البالغة، التي قد تنجم عن عدم امكانية انماط التكيف من الصمود اكثر من طاقتها، وهذه الحدود هي.**

.1عندما تُزج الدولة في موقف سريع او تواجه بيئة مفعمة بالتسارع والحدة، فمن الطبيعي ان قدرات صناع القرار فيها على التنبؤ الدقيق قد تهبط، ومن اجل الارتقاء بدقة التنبؤ ينبغي معالجة المعلومات بسرعة ليتم اتخاذ قرارات رشيدة وفاعلة.

.2عندما تجد الدولة نفسها مضطرة الى مواجهة احداث وعلاقات غير متوقعة وان اساليبها المعتادة في معالجة الأمور ليست بالأساليب الناجحة، فأنها مطالبة بالتكيف السريع، الذي قد يعجز عن تحقيق غاياته فيتجه الى تصرفات مضطربة. كما نجد ان دفعة التغيير المتسارعة تؤدي الى الإسراع في اتخاذ القرارات وصولاً لإجراءات

سلوكية واستجابات سريعة تحاكي متغيرات البيئة الداخلية والدولية، الا انها في ذات الوقت تضع عقبات في طريق معالجة الأزمات بسبب تصادم ضغوط التسارع، واتساع مساحة البدائل المتاحة او حتى ضيقها في احيان كثيرة. إن قراءة دقيقة لسياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 في ضوء التحديات والتغيرات الجيوسياسية في البيئتين المحلية والإقليمية ، تظهر ان سياستها الخارجية تتكيف استجابة للعديد من المتغيرات مما حتم عليها اتباع سياسة معينة، غير ان هذا الأمر لا ينفي نمطيتها وخصائصها المميزة التي يمكن رصدها والتنبؤ بها.

رابعاً:الانغماس والتدخل.

يؤشر اتجاه الانغماس مستوى عال من التفاعلات وتغلغل في مختلف شؤون المجتمع الدولي من خلال اتخاذ سياسة خارجية نشطة تكفل للدول اوضاعاً تتناسب مع امكاناتها ومركزها الدولي. بالنسبة للعراق لم يكن في يوم ما عاجزاً عن علاقات دولية بناءة عبر استراتيجية ترمي الى زيادة الفعالية السياسية وتوسيع حجم التفاعل والتبادل مع جميع دول العالم؛ لكن الأنظمة السياسية المتعاقبة التي غلبت اتجاهات أيديولوجية، وقدمت المرحلي على الاستراتيجي ومصلحة السلطة على مصالح البلاد ،أعاقت بناء سياسية خارجية فعالة ،وأفقدت البلاد توازنها وجعلتها مسرحاً لتدخلات، وحصارات ،وعزلة شبه متواصلة، ان السياسة العراقية عموما ومن ثم السياسة الخارجية عانت بعد 2003 وماتزال من الكثير من القيود في الوقت الراهن داخلياً وخارجياً. تسعى السياسة الخارجية العراقية الى تحقيق مستوى عال من التفاعلات مع البيئة الإقليمية اولا والبيئة الدولية ثانياً، بيد ان هذا التوجه واجه كوابح جيوسياسية لا سيما في بيئته الإقليمية، اذ واجه العراق بداية تشكل دولته الجديدة بعد عام 2003 عزلة اقليمية لاسيما من جانب الكثير من الدول العربية .وينصرف الاتجاه الداخلي والذي يعد وجهاً من وجوه الانغماس الى محاولة طرف فاعل

(دولة)بالتدخل في شؤون دولة اخرى .ويذكر ان ج.ن .روزناو :أن للتدخل خاصيتين :فهو يبدو انه ابتعاد عن السلوك التقليدي او العادي وأنه موجه قصداً الى هيكل السلطة السياسية. وفي تعريف ثان ان التدخل هو :محاولة الوحدة السياسية الدولية التأثير في سياسات الوحدات السياسية الدولية الأخرى من خلال التأثير في نظمها السياسية وتوجيهها الوجهة المطلوبة . هذا التوجه غير وارد كسلوك سياسي خارجي .فقد نص الدستور العراقي في المادة الثامنة على ما يلي" :يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية"

خامساً :الاعتماد على الذات.

اتجاه يحمل بعدين :الأول، محدودية المشاركة الخارجية للوحدة السياسية مع الاهتمام بتلك المشاركة. والبعد الثاني، هو تفادي الاختراق السياسي الخارجي او الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا الاختراق، لذلك يطلق على هذا الاتجاه ب منهج(السياسية الخارجية الحذرة او الدبلوماسية الحرة.) هذا الاتجاه برأينا لا يتوائم مع واقع العراق حالياً؛ ومرد ذلك هو ان معظم التحديات التي تواجه العراق هي تحديات تمتاز ببعدها الخارجي لذلك فالعراق يحتاج الى مشاركة ودعم خارجي فاعل يوازي حجم التحديات التي يواجهها.

سادساً :الاعتماد.

وهو اتجاه مغاير تماما للاتجاه السابق . اذ يتسم بارتفاع مستوى المشاركة السياسية . على ان تعتمد الدولة في ذلك على قوة خارجية والاعتماد على الدعم الخارجي فضلا عن الزيادة في مستوى التغلغل الخارجي والذي قد يأخذ شكل التحالفات الاقليمية. وهذا الاتجاه غير مناسب كأتجاه للسياسة الخارجية، وذلك لعدم توافر اجماع سياسي داخلي على السماح للعراق بأن يكون ضمن محور اقليمي

ضد محور اخر .كما ان الاعتماد على قوة خارجية في المشاركة الخارجية يصطدم بعدم التوافق الداخلي على قوة دولية او اقليمية .اذ ادى الانقسام السياسي الداخلي الى اختلاف الروى بخصوص الى اي قوة يتجه العراق للاعتماد عليها لتفعيل دوره الاقليمي والدولي(٢).

المبحث الثالث

العلاقات العراقية الايرانية بعد عام 2003

العلاقات الإيرانية العراقية شهدت أسوأ حروب خاضتها المنطقة في التاريخ الحديث. واستمرت الحرب الإيرانية العراقية لثماني سنوات في فترة الثمانينات من القرن العشرين لم تتحسن العلاقة بين العراق وإيران بعد الحرب، لأن البلدين لم يوقعا معاهدة للسلام تضبط مسار العلاقات وتعيدها إلى حالتها الطبيعية بعد الحرب بعامين اثنين (١٩٩٠) دخل العراق في حرب أخرى جديدة ضد جارته الكويت، انتهت بإخراجه منها مهزوما على يد قوات دولية كانت تقودها الولايات المتحدة عام ١٩٩١ في هذا العام تحديدا اندلعت انتفاضة شيعية تم قمعها بالقوه وارتكاب النظام الصدامي مجازر ضد المدنيين العراقيين الشيعه واستمرت الخلافات المشوبة بالتوتر تطبع علاقة البلدين أثناء الحصار الدولي على العراق والذي استمر من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٣. وبعد سقوط نظام حكم صدام حسين أظهرت طهران ابتهاجها بزوال هذا النظام الذي دخلت معها في حرب ضارية لثماني سنوات ومع ذلك فقد شهدت العلاقات تطورا ملحوظا بعد سقوط النظام السابق للطاغية صدام حسين وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أول رئيس يقوم بزيارة للعراق منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. وإيران لديها سفارة في بغداد وخمسة قنصليات عامة في السليمانية، أربيل، البصرة، النجف، كربلاء. وكذلك للعراق سفارة في طهران وقنصلية في مشهد وعبادان.

تعززت علاقة إيران بالعراق في ظل الحكومة الجديدة التي غلب عليها التمثيل الشيعي، وبادرت إيران إلى الاعتراف بها، وفي سبتمبر/أيلول من العام التالي لسقوط نظام حكم صدام حسين استأنفت إيران والعراق علاقاتهما الدبلوماسية، وقفزت العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة إبراهيم الجعفري، حيث أصدرت تلك الحكومة أمرا بالعفو عن المحتجزين والمعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيبا بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لبغداد(٥).

وفي تطور مشهود للعلاقات الثنائية بين البلدين لم يحدث منذ أربعين عاما زار وفد عسكري عراقي كبير برئاسة وزير الدفاع سعدون الدليمي طهران، وقدم الوفد

اعتذاره لإيران حكومة وشعبا عن ما وصفه بجرائم صدام بحق إيران، وتكللت هذه الزيارة بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري في مجالي الدفاع ومحاربة الإرهاب. كما زار الجعفري نفسه طهران لتعميق وتوثيق العلاقات بين البلدين وقدم الجعفري التطمينات اللازمة لطهران، مؤكدا أن حكومته لن تسمح للمعارضة الإيرانية (منظمة مجاهدي خلق) بأن تتخذ من الأراضي العراقية منطلقا لممارسة عملياتها ضد إيران. وكان من أبرز نتائج تلك الزيارة التوقيع على اتفاقية تعاون أمني مشترك بموجبه شكل البلدان لجانا مشتركة للتنسيق الأمني وضبط الحدود والمساعدة في إعادة تأهيل الجيش العراقي. واستمر الخط البياني للعلاقات الإيرانية العراقية في تصاعد حتى بعد خروج الجعفري من الحكومة وتولي نوري المالكي رئاسة الوزراء، حيث بادر الأخير إلى زيارة إيران، واستقبله الرئيس الإيراني الجديد أحمدي نجاد الذي أعلن أثناء هذه الزيارة عن ربط أمن بلاده بأمن العراق، قائلا إن بلاده مستعدة لإحلال الأمن كاملا في العراق، لأن أمن العراق هو من أمن إيران. وقد رد المالكي على ذلك بقوله إنه لا توجد حواجز تعترض طريق التعاون بين البلدين. وهو التعاون الذي لا يزال مطرداً يوما بعد يوم رغم الضغوط والاتهامات الأميركية للجمهورية الاسلامية الايرانيه(٥)

كما ان بعد عام ٢٠٠٣ تتزامن هذه الفترة مع غزو العراق من قبل الولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي وانهيار نظام البعث وبداية عهد جديد في تاريخ العراق، ففي هذه الفترة استطاع الشعب إلى حد ما أن يعينوا ممثلين لهم، كانت العلاقات العراقية الإيرانية في هذه الفترة جيدة نوعا ما، وقد نال حظر حزب البعث الذي كان عاملا لإيجاد التوتر وانعدام الأمن لإيران ترحيب الجمهورية الإسلامية الايرانية كما انه أفاد الأمين العام لغرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق في ١٧ يوليو ٢٠٢٠ أن قيمة الصادرات من إيران إلى العراق بلغت ١,٤٥ مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الفارسي. وذكر أنه في العام الماضي خلال نفس الفترة ، بلغت قيمة السلع المصدرة من إيران ٢,٣٥ مليار دولار.

كما اصبحت العراقية الايرانية في ظرف قصير علاقة استراتيجية وتحالف وثيق في جميع المجالات(٥). كما اكد رئيس السلطة القضائية للجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله رئيسي ان الاواصر بين شعبي ايران والعراق متجذرة في عقائدهما وحضارتهما ولدى لقائه مع الرئيس العراقي برهم صالح في بغداد والذي تزامن مع الذكرى السنوية الثانية والاربعين لانتصار الثورة الاسلامية، حيا آية الله ابراهيم رئيسي ذكرى الشهيدين القائدين قاسم سليماني وابو مهدي المهندس، مؤكدا ان دماء هذين الشهيدين وطدت اواصر العلاقات بين البلدين، وقال آية الله رئيسي: ان الاواصر بين الشعبين الايراني والعراقي متجذرة في معتقدات وحضارة البلدين والعلاقات بين الحكومتين والشعبين تترسخ يوما بعد يوم رغم ارادة الاعداء. وصرح أن محاولات الاعداء الرامية لزرع الخلافات بين ايران والعراق كانت مستمرة دوما، الا ان تعاون البلدين أحبط هذه المحاولات(٦).

واستذكر آية الله رئيسي جهود الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني وخدماته لتطوير العلاقات بين العراق وايران ورؤاه الممتازة في هذا المجال، وصرح: ان التعاون بين ايران والعراق والعلاقات بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية كانت موجودة دوما وهي تمضي في وتيرة متنامية. واشار الى التعاون بين البلدين في التصدي لتنظيم داعش الارهابي واعتبر هذا التعاون رمزا حقيقيا للتكاتف والتعاون بين الشعبين، وقال: ان اميركا كانت تدعي بانها تتصدى لداعش وشكلت تحالفا لهذا الغرض لكن ما شهدناه هو تقوية هذا التنظيم من النواحي التسليحية واللوجيستية والاستخبارية وغير ذلك. ونوه الى نضال قادة تيار المقاومة في المنطقة لمواجهة داعش، قائلا: في حين يتعاون العراق وسوريا وايران ودول المنطقة مع بعضها بعضا للقضاء على بقايا تنظيم داعش، لا يقوم الاميركيون بشيء سوى نقل الدواعش من مكان الى آخر في المنطقة. وصرح بان اميركا ومواكبيها لم يعملوا على اسعاد اي شعب على مر التاريخ ولم يحلوا اي مشكلة من مشاكل الشعوب وتابع: ان سماحة قائد الثورة الاسلامية صرح مرارا باننا ندعو الى عراق قوي ومستقل ومقاوم وعامر وحر يعيش شعبه في رخاء

وعدالة اجتماعية ويتمكن من الوقوف على قدميه وان مثل هذا العراق يحظى بدعمنا دوما. وفي جانب آخر من حديثه، اكد آية الله رئيسي اهمية موضوع زيارة العتبات المقدسة في العراق بالنسبة لعشاق اهل البيت عليهم السلام في ايران، داعيا الى تسهيل الزيارة، مشيدا بتعاون الحكومة العراقية وخاصة في زيارة الاربعين، مضيفا ان الغاء التأشيرة للسفر الى العراق هو من الاجراءات التي ستساهم كثيرا في تسهيل عملية الزيارة.

كما لفت الى انه تقدم بطلب لقائد الثورة الاسلامية للعفو عن السجناء العراقيين في ايران حيث وافق سماحته على ذلك وتم تنظيم قائمة باسماء السجناء وجرى العفو عنهم، وقال ان المتوقع ان يقوم الجانب العراقي ايضا بالعفو عن السجناء الايرانيين في العراق حيث تم تنظيم قائمة بهذا الصدد وجرى تقديمها للحكومة العراقية ونقل رئيس السلطة القضائية الايرانية تحيات قائد الثورة للشعب والمسؤولين في العراق واكد ضرورة الاسراع في المتابعة القانونية لملف اغتيال الشهيدين سليماني والمهندس وقال: ان هذين الشهيدين كانا بطلين في مقارعة الارهاب حيث قامت اميركا باغتيالهما منتهكة حق السيادة العراقي.

كما أشار الرئيس العراقي الى العلاقات التاريخية المتجذرة بين ايران والعراق، وقال: ان ثقافة وتراثا مشتركا عززا الاواصر بين الشعبين الايراني والعراقي ووصف برهم صالح زيارة آية الله رئيسي الى العراق بأنها تمثل رسالة هامة للعراق والمنطقة ولها ابعاد مختلفة، مصرحا أن ايران والعراق بتعاونهما المشترك والوثيق يديران شؤونهما وقد حققا تقدما جيدا في العلاقات خلال السنوات الاخيرة كما اكد صالح ضرورة تقوية سيادة العراق مضيفا ان عراقا ضعيفا سيكون محلا للخلافات والاضطرابات، مبينا ان النظام الصدامي فرض علينا حربا عمياء ولكننا تجاوزنا تلك المرحلة تماما، وقال: ان عراقا مستقلا ذا سيادة من شأنه ان يكون حليفا وسندا لايران.

واكد الرئيس العراقي كذلك على تعزيز العلاقات القضائية بين بلاده وايران، مضيفا ان الجهاز القضائي العراقي يتعاون مع ايران من اجل ان تسير القضايا الحقوقية للبلدين بشكل جيد(٦). كما ان مجلس النواب العراقي يؤكد على تعزيز العلاقات بين العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية حيث ثمن رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني مواقف العراق تجاه الجمهورية الاسلامية خلال استقباله النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي بشير حداد الذي يزور طهران على رأس وفد برلماني عراقي، وبحث الجانبان التعاون المشترك بما يعزز العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين.

وقالت الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي، في بيان لها، ان "وفدا من مجلس النواب العراقي برئاسة بشير حداد التقى رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني، وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الملفات والمواضيع وفي مقدمتها توسيع آفاق التعاون المشترك في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي بما يعزز العلاقات الثنائية والروابط التاريخية بين البلدين الجارين"

وأكد الحداد على "ضرورة استمرار التنسيق والتعاون بين البرلمانين العراقي و الإيراني، وتقوية العلاقات بين الشعبين لخدمة المصالح المشتركة إقتصاديا وسياسيا وذلك على أساس المصالح المشتركة واحترام السيادة وحسن الجوار" واضاف، ان "هناك مشتركات وروابط تاريخية ودينيه واجتماعية بين شعبينا، وفي مجلس النواب والحكومة العراقية نسعى ونكثف الجهود ونستثمر علاقاتنا وصداقاتنا من أجل استقرار الأوضاع وتهدئتها بشكل عام في المنطقة ولانقبل باستخدام اراضينا للاعتداء على دول الجوار، كما نثمن وقوف إيران معنا في أوقات المحن اثناء محاربة داعش الإرهابي"، مشددا على ان "العراق يتطلع الى تطوير نطاق التعاون وتعزيز العلاقات مع الجمهورية الإسلامية" من جانبه أشار لاريجاني الى "أهمية توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين على أساس المصالح المشتركة والجمهورية الإسلامية لديها حرص كبير لاستقرار العراق باعتباره

دولة جارة وهناك مشتركات كثيرة" وأوضح ان "إيران وقفت بجانب العراق في حربه ضد داعش، واليوم علينا أن نثمن الموقف المشرف لرئيس الجمهورية برهم صالح في قمة مكة تجاه الجمهورية الإسلامية وهذا دليل على عمق العلاقات الأخوية بين الشعبين، وسنستمر في دعم العراق سيما في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية والبناء"(٧).

المبحث الرابع

اثر استشهاد سليماني والمهندس على العلاقات العراقية الايرانية

يرى العديد من الخبراء أن اغتيال القائدين الشهيدين قاسم سليماني وأبومهدي المهندس لا يعني اغتيال المنظومة الفكرية للمقاومة في العراق وايران ، والدليل أن المقاومة العراقية لم تتوقف تقدمها أمام الجماعات التكفيرية، وأن الجبهة الداخلية العراقية و الإيرانية اليوم تملك زخما كبيرا على المستوى المعنوي وأن الشعبين استطاعا استيلاد الحس الثوري من جديد هذا وطغى تجديد روح الثورة الإسلامية في إيران على الشارع الإيراني بعد شهادة القائدين سليماني والمهندس وذلك من خلال المسيرات المليونية الضخمة التي خرجت لتشييع القائدين، على أن ما جرى شد من عزيمة الإيرانيين في تبني إرادة التحرر التي أوصى بها الإمام الخميني "قده" كما أن المتابع للشأن العراقي اكتشف الكثير من اسرار دور القائد سليماني والمهندس وسحرهما في استنهاض الحشد الشعبي ضد داعش التكفيري وهذا ما استنهض الشعب العراقي بكل فئاته ومنذ اللحظة الأولى لاستشهاد القادة قاسم سليماني وأبومهدي المهندس ليطالب بإخراج المحتل الأميركي فعندما ترك العراقيون لمواجهة قوة غاشمة انشأها الأميركي لضرب العراق والمنطقة اكتشف دور سليماني والمهندس في بناء القوة الشعبية التي وقفت بوجه داعش وانتصرت عليها كما أن شهادة سليماني والمهندس قد انتصرت عمليا، وأن المقاومة العراقية انتقلت لمحاربة من يدعم الإرهاب في المنطقة بشكل مباشر وهي أميركا، التي لم تقرأ جيدا تاريخ حركة المقاومة في العراق منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران ويشدد الخبراء على أن الإدارة الأميركية فشلت في تحقيق أهدافها من خلال عملية الاغتيال ضد القادة الشهداء. على أن دور الشهيد قاسم سليماني بدعم المقاومة وتدريبها وتعزيز قدراتها ترك بصمة في مسار المقاومة، فيما ستبقى المقاومة في المنطقة مدينة لهؤلاء القادة في جهادها ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد الوجود الاستكباري الأميركي في المنطقة ويصف الخبراء الشهيد سليماني بأنه ليس قائدا عاديا بل كان قائدا نوعيا وأسطورة للمقاومة، مؤكدين أن سليماني أوجد منهج المقاومة ودعمها بكل الإمكانات، حيث أن المقاومة تسير اليوم على نفس نهج الشهيد سليماني (٨). وحيث اكد السفير

الايراني في العراق مسجدي ان ابو مهدي المهندس وكذلك القائد سليماني هم اناس بارزون وقدوة ان استشهاد هولاء كان خسارة كبيرة لنا وكذلك للعراق الا ان الطريق والنهج والمدرسة والهدف والمسيرة والمهمة التي كانت على عاتقهما لن تنتهي بل ان قادة ومسؤولين اخرين سيحلون محلهم وان هذا الطريق سيستمر . في الجمهورية الاسلامية الايرانية عندما حدث هذا الحدث حل محله فورا القائد قاآني الذي يواصل نهج القائد سليماني .. اقول لكم لو لم تستمر هذه المسيرة والمدرسة والطريق اكثر قوة من ذي فانها لن تكون ضعيفة لان قائد الثورة الاسلامية قال ان القائد سليماني ليس شخصا بل هو مدرسة ومسيرة ونهج . هذه المسيرة لايمكن القضاء عليها ولن تضيع وان هذه المدرسة والهدف لايمكن نسيانهما .ان اليوم ادارة وقيادة هذا الطريق بيد القائد سليماني وعندما يستشهد فالقيادة ستكون بيد شخص اخر وهذا مانراه اليوم عندما كانت زمرة المنافقين والجماعات المعادية للثورة تقوم باغتيال بعض الزعماء الايرانيين فان الامام الخميني رحمة الله عليه له عبارة جميلة في هذا المجال عندما قال ..اقتلوا شعبنا فانه سيصبح اكثر وعيا .. لو تقتلونا فان الشعب الايراني سيصبح اكثر وعيا ويقظة .. والحقيقة هي ان اتحاد ودافع وارادة الشعب الايراني اصبحت اكثر قوة بعد هذه الاغتيالات كما انه ازدادت المعرفة بالنسبة للقائد سليماني بعد استشهاده بحيث ان في زمن حياته كان هناك جمع من الناس يعرفونه الا انه بعد استشهاده تعرف عليه العالم ان محبيي الحاج قاسم سليماني وابو مهدي المهندس في العالم اكثر بكثير من زمن حياتهما لان طريق هؤلاء الشهداء هو طريق الحق والعدالة وطريق الدفاع عن المظلومين وطريق المقاومة والدفاع عن المصالح الوطنية لبلديهما في ايران والعراق لذلك هناك شباب كثر في العالم تعرفوا اليوم على الحاج قاسم في الوقت الذي كانوا لم يعرفوه من قبل (٩). ان التعاون والحضور للجمهورية الاسلامية الايرانية في العراق ياتي وفقا للاتفاق بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والحكومة العراقية المحترمة . هذا المستوى من التعاون يمكن ان يتقلص او يزداد. عندما كانت عصابة داعش منتشرة في العراق فكانت هناك

ظروف خاصة وضرورة ملحة للتواجد الايراني الواسع سواء من الناحية اللوجستية او التدريبية او من ناحية التخطيط او في مجالات مختلفة الا ان اليوم لاتوجد مثل تلك الظروف ومن الطبيعي ان يقلص بشدة عدد القوات والكوادر الايرانية في العراق ان تعاون وتواجد القوات الايرانية يعود الى الحكومة العراقية وطلبها والى اتفاق تقرره الحكومتان العراقية والايرانية(٩) كما اكد الرئيس العراقي برهم صالح والسفير الايراني مسجدي ضرورة دعم اجراءات الحكومة العراقية لحماية البعثات الدبلوماسية وترسيخ سلطة الدولة وانفاذ القانون واعتبرا ان من الضروري والمهم استقرار العراق والعبور من ازمات المنطقة لتحقيق السلام والتحرك نحو فرص التنمية والتعاون المشترك.

واكد السفير مسجدي التزام الجمهورية الاسلامية الايرانية ودعمها للاستقرار في العراق وتوطيد الاواصر الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين والشعبين الجارين(١٠).

المبحث الخامس

ايران والعراق .. افق التعاون ومستقبل العلاقات

قام العراق من خلال وزير الدفاع العراقي على راس وفد عسكري رفيع الى العاصمة الايرانية في زيارة تحمل أبعاد كثيرة على المستوى الأمني بالإضافة إلى الأبعاد التي تمنحها ايها التطورات التي تدور في المنطقة ككل حيث هدف هذه

الزيارة هو بحث القضايا المتعلقة بالصناعات الدفاعية وأمن الحدود المشتركة بين البلدين وإجراء مناورات مشتركة وتدريب القوات العسكرية، وفي المحصلة تعزيز الأمن والاستقرار في كلا البلدين، وهذا أمر مطلب بالنسبة لبلدين جارين يملكان حدود مشتركة كبيرة ومهمة على المستوى الأمني. الموقف الإيراني بدى واضحا كما العادة وهو استعداد إيران لتعزيز قدرات العراق الدفاعية وتأمين احتياجات قواته المسلحة، حيث أكد وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي أن وزارة الدفاع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بقدراتها وبنيتها التحتية الكبيرة والتي جاءت في ظل الحظر المجحف ابان انتصار الثورة الاسلامية الايرانية ، مستعدة لتلبية احتياجات القوات المسلحة العراقية لتعزيز قدراتها الدفاعية ولا شك أن وجود تعاون متميز وكبير بين ايران والعراق على صعيد إرساء الأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب أمر مهم لكلا البلدين وهو مطلب أكثر من كونه مسألة كمالية وهذا ما أكد عليه أمين المجلس الاعلى للأمن القومي علي شمخاني، حيث أكد ان دعم ارادة و امن الشعب العراقي العزيز يندرج ضمن سياسة ايران المستدامة و ان التعاون الدفاعي والامني بين ايران والعراق يضمن الامن والاستقرار في المنطقة ويجب الارتقاء بهذا التعاون الى مستوى التعاون الاستراتيجي الزيارة كشفت عن إبرام عقود وتنفيذها بين البلدين، حيث تم توفير المنتجات التي يحتاجها العراق من قبل وزارة الدفاع واسناد القوات المسلحة الايرانية، كما تم الحديث عن التعاون في المجالات التدريبية والعملانية والاستشارية مع العراق وعند الحديث عن العلاقات الإيرانية العراقية لابد من استذكار الشهيدين سليماني والمهندس لأنهما استطاعا ان يوحدا الشعبين بدمائهم التي هدرت نتيجة غدر القوات الأميركية المحتلة في العراق حيث أكد القائد العام للحرس الثوري الإيراني ، حسين سلامي ، خلال لقائه وزير الدفاع العراقي جمعه عناد سعدون في مقر الحرس الثوري الإيراني على حتمية الانتقام لدم الفريق الشهيد الحاج قاسم سليماني من قتلته في الميدان، وشدد على أن هذا الانتقام لا علاقة له بمتابعة العملية القانونية لاستشهاد الفريق الحاج قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ،

وقال : "بالطبع نحن على يقين من أن أبناء العراق الكبير سيثارون لدم قائدهم الرشيد أبو مهدي المهندس" (١١). بالاضافة الى هذا ومن اجل توثيق العلاقات الاخوية العراقيه الايرانيه فان العراق وإيران يوقعان "خطة عمل مشتركة" في الشأن الاجتماعي وقّع وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي، عادل الركابي مع نظيره الإيراني محمد شريعتمداري، "خطة عمل مشتركة" في مجالات التدريب والتطوير بالشأن الاجتماعي.

جاء ذلك في بيان لوزارة العمل العراقية وعقب توقيع الخطة، قال الركابي إن "زيارة الوزير الإيراني (شريعتمداري) تأتي لمناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين وتناول الملفات التي تخص عمل الوزارتين". وأوضح أن "خطة العمل المشتركة تضمنت العديد من البنود ومجالات التعاون، وتنص على تبادل للخبرات وتبادل لوفود البلدين" وأضاف الركابي أن "الخطة تضمنت التعاون في مجال تحسين الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وكذلك التدريب والتطوير، وملف الضمان الاجتماعي" ولفت إلى أن "الوزارة تتطلع إلى توسيع قاعدة الشمول بالحماية الاجتماعية والاستفادة من الخبرات الإيرانية في هذا المجال" كما تضمنت الخطة، وفق الركابي، "تقديم المصلحة للشرائح المشمولة بخدمات وزارة العمل، وإقامة ورش عمل مشتركة، والمباشرة بدورات التأهيل والتدريب على نفقة الجانب الإيراني" وأوضح الركابي أن "الخطة دخلت حيز التنفيذ منذ الآن كما قال وصرح الوزير الإيراني شريعتمداري إن بلاده "تتطلع لتوسيع العلاقات والتعاون بمجالات كثيرة مع العراق" وأضاف أن "خطة العمل المشتركة بين الوزارتين تشمل مجالات كثيرة تصب في مصلحة الشعبين، ونأمل تفعيل بنودها كافة بما يضمن توفير فرص عمل لشباب البلدين" والعراق وإيران يرتبطان بعلاقات وثيقة الصلة منذ الإطاحة بالنظام الصدامي المجرم عام ٢٠٠٣ (١٢). كما ان اكد السفير الايراني في العراق السيد مسجدي العلاقات بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والعراق على عهد السيد مصطفى الكاظمي هي امتداد للتعاون بين الحكومات السابقة التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ وكان لدينا ذات التعاون وبالطبع فان هذه

العلاقات تختلف بين فترة واخرى . على سبيل المثال خلال فترة الحرب ضد "داعش" كان التعاون العسكري والاستشاري بين الجانبين كبير جدا ، او اليوم حيث فيروس كورونا يخيم على العالم ، كان له تاثير كبير على تبادل الزيارات وزيارة العتبات والسياحة. ان كنا نريد تقديم صورة اجمالية عن العلاقات الثنائية في الفترة الراهنة فيمكننا ان نصفها بالايجابية فالاتفاقيات التي تم التوقيع عليها على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي في الحكومات السابقة يجري تطبيقها ورئيس الوزراء العراقي يتابع تطبيق هذه الاتفاقيات شخصيا حتى ان المنافذ الحدودية مع العراق استعادت نشاطها ولا توجد اي مشكلة (٩).

كما اكد السفير الايراني السيد مسجدي شهدت العلاقات التجارية بين البلدين انخفاضا وفتورا بسبب انتشار فيروس كورونا ، ولكن هذه العلاقات ستعود الى سابق عهدها من خلال التنسيق والاتفاق بين الجانبين ، التبادل التجاري بين البلدين ناشط الان وسيتم التعويض تدريجيا عن هذا الانخفاض الذي وصل الى عشرين بالمائة . كما اكد السفير الايراني مسجدي ان الجمهورية الاسلامية الايرانية تهدف الى تعزيز الحكومة العراقية حيث ان الجمهورية الاسلامية الايرانية لاتهدف الى إضعاف الحكومة العراقية لاسمح الله، بل على العكس من ذلك تهدف الجمهورية الاسلامية لتعزيز حكومة العراق والتعاون معها بعبارة أخرى الجمهورية الاسلامية فيما تقدم من مشاورات وما تقوم به من مباحثات إنما ترمي إلى خلق الوئام والتعاون والعلاقات الحميمة بين مختلف الأحزاب، بين الأكراد والشيعة وبين السنة والشيعة وبين الشيعة والآخرين. التشجيع على الاتحاد والوحدة والتعاون(٩).

الخاتمة :

ان السياسة الخارجية العراقية لم تكن مستقرة على مر تاريخ الانظمة العراقية، وصفة عدم الاستقرار هذه انعكست بوضوح على علاقات العراق مع دول الاقليم

وخارجه، اذ ان توجهات السياسة الخارجية العراقية كانت تتأثر بصورة كبيرة بالتنافس الدولي، وحتى في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ لم تستطع السياسة الخارجية العراقية النأي بنفسها عن مشكلات المنطقة الاقليمية ذات الابعاد الدولية، ويعود ذلك في جزء كبير منه الى الموقع الجغرافي للعراق الذي يتسم بالتعقيد والى عدم الاستقرار السياسي الداخلي والاضطراب الامني وصعوبات توحيد مواقف المجموعات السكانية الداخلية، أضافة الى التوجهات السياسية للقوى التي تناوبت على الامساك بالقرار والسياسيات في ظل احتدام التنافس وتغلب نزعات الهويات الفرعية على الهوية الوطنية الجامعة في بعض الاحيان. ان عدم حسم خيارات العراق الدولية نابع من تعارض مصالح و توجهات المجموعات السكانية المتنوعة بالدرجة الاولى ،والتي لازالت تتنافس على شغل وفرض هيمنتها على صنع القرارات، وهذه المعضلة الداخلية كانت لها الاثر الواضح في السياسية الخارجية، حيث تعددت الاصوات لمصالح ونزعات قومية او براغماتية، تبعا لتأرجح المواقف وكل تلك الاسباب متعلقة بعدم نضوج التجربة الديمقراطية العراقية. ولذلك فان السياسة الخارجية العراقية اذا ما ارادت النجاح في تحقيق اهدافها فعليها مراعاة حقائق الواقع الجغرافي والاقتصادي والامني، و معرفة وحسم الختيارات الاجتماعية وتنظيم كل ذلك لغرض تحقيق المصلحة الوطنية العراقية بادوات فاعلة، تتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية

الفهرس

الاية (٢) ص

اهمية البحث (٣)ص

هيكلية البحث (٤) ص

مقدمة البحث (٥) ص

المبحث الاول (٦) ص

المبحث الثاني (١٥) ص

المبحث الثالث (٢٥) ص

المبحث الرابع (٣٢) ص

المبحث الخامس (٣٦) ص

الخاتمة (٤٠) ص

المصادر (٤٢) ص

المصادر

القران الكريم

١_غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج لألبحاث،الامارات العربية المتحدة، ط١ ،٢٠٠٤

٢- ا.د اسراء شريف جيجان ، ا.م.د عمر كامل حسن ، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية قسم الدراسات السياسية ، العدد ١

٣- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط١ ،١٩٨٩

٤- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط١٩٩١

٥- العلاقات الايرانية العراقية

https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9.

٦- اية الله رئيسي : الاواصر بين شعبين ايران والعراق متجذرة في عقائدهما وحضارتهما / وكالة انباء فارس / ١٣٩٩ / شباط ١٠

https://ar.farsnews.ir/iran/news/13991123000014

٧- مجلس نواب العراق يؤكد تعزيز العلاقات الثنائية مع ايران / قناة العالم / الاربعاء ١٦ يونيو ٢٠٢١

https://www.alalamtv.net/news/4275946/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A
%D8%A9-%D9%85%D8%B9-
%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

٨- اثر اشتشهاد سليماني والمهندس على المقاومة / قناة العالم / الاربعاء ١٦ يونيو ٢٠٢١

https://www.alalamtv.net/news/4866751/%D9%85%D8%A7-
%D8%B1%D8%A3%D9%8A%D9%83%D9%85--
%D9%87%D9%84-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-
%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%A-
%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF
%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85
%D8%A9%D8%9F

٩- السفير مسجدي يكشف علاقات ايران بالتيارات العراقية وموقفها بالانتخابات / قناة العالم / السبت / ٥ ديسمبر ٢٠٢٠

https://www.alalamtv.net/news/5315446/%D8%A7%D9%84
%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-
%D9%85%D8%B3%D8%AC%D8%AF%D9%8A-
%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-
%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1
%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A
%D8%A9-
%D9%88%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D9%87%D8%A7-
%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86

١٠- ايران والعراق يبحثان سبل تطوير العلاقات الثنائية / قناة العالم / الاحد ٤ اكتوبر ٢٠٢٠

https://www.alalamtv.net/news/5198231/%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

١١- ايران والعراق .. افق التعاون ومستقبل العلاقات / قناة العالم / الاحد ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠

https://www.alalamtv.net/news/5278521/%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82--%D8%A7%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA

١٢- العراق وايران يوقعان خطة عمل مشتركة في الشأن الاجتماعي / دولي الدول العربية / ١١/٤/ ٢٠٢١

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-

%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A3%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7
%D8%B9%D9%8A/2205559